تعدّد الأوجه في معاني (الباء الجارّة) في كتاب (الدرّ المصون)

عبد الواحد حاج حسين

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة إدلب

طالب دراسات عليا(ماجستير)

الملخص

يأتي حرف الجرّ لغير معنًى في الكلام, وقد تلتبس هذه المعاني ببعضها في موضع واحد, فيكون لكلٍّ منها دلالة خاصّة وفهم مستقلّ ينجم عن ذلك أحكام مختلفة, ولا سيما في النصوص التشريعيّة, فاختلاف العلماء في معاني الأدوات عامّة وحروف الجرّ خاصّة أدّى إلى تنوّع في الأحكام المستنتجة من النصوص ذاتها.

وقد تُرفض التعدّدية في المعنى في بعض المواضع, فتتمّ الإشارة إلى المعنى المراد, والتنويه إلى ضعف غيره أو رفضه لأسباب معيّنة, فكان تعدّد أوجه المعاني نوعين: تعدّد بالإطلاق: وهو ما كانت فيه جميع الأوجه جائزة, دون ترجيح أيٍّ منها على سواه. وتعدّد بالتقييد: وهو ما كان بترجيحٍ أو تضعيفٍ أو رفضٍ.

الكلمات المفتاحية: الباء, الجارة، التعدد, الأوجه, السمين, الدر المصون.

المقدّمة:

بسم الله والحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على رسوله محمّد خاتم النبيّين, أما بعدُ:

فإنّ الباحثَ في قواعد اللغة العربيّة يجد نفسه أمام نصٍّ معجزٍ تكاملت فيه الصفات, وتناسقت بشكل عجيب سُوَرُه مع الآيات, إنه القرآنُ الكريم كلامُ ربّ العالمين المعجزُ للأوّلين والآخرين, فمن أراد أنْ يتذوّقَ جمال اللغة العربية ويَطْرَبَ ببلاغتها فعليه بقراءةِ القرآنِ

ودراستِه, وقد نال هذا الكتابُ الكريمُ نصيبًا عظيمًا من الدراسة والاهتمام بدايةً من المفسّرين وصولًا إلى اللغويّين, ممّا فتح لباحثي اللغة مجالًا واسعًا من الدراسات والجهود تستحقّ العناية, فتوّجهت الدراسة إليهم, للوقوف على آرائهم وبيانِ مذاهبهم في اللغة, معتمدةً على حجرِ أساسٍ من قواعد النحاة تقيسُ عليه آراءَهم لتعرِفَ مَن أصاب مِنهم ومَنْ وَهِمَ.

ومجالاتُ الدراسة بين اللغة العربية والقرآن الكريم واسعةٌ جدّا, لذلك يختار هذا البحث جزئيّةً للدراسة تدورُ حول تعدّد الأوجه في المعاني التي ذُكرت للباء الجارّة في القرآن الكريم, من خلال أحد الكتب المختصّة بإعرابه.

فقد ذَكَرَ النّحاةُ للباءِ الجارّةِ عدّةَ مَعانٍ[1], قال ابنُ هشامٍ **(ت 761هـ)** في المغني: "الْبَاءُ المفردةُ حرفُ جرٍّ لأربعةَ عشرَ معنًى",[2] وقد أشار إلى هذه المعاني السمينُ الحلبيّ **(ت 756هـ)**[3] في كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون),[4] ثمّ قال: "والجمهورُ يأبَوْن جَعْلها إلا للإلصاق أو التعديةِ، ويَرُدُّون جميعَ المواضعِ المذكورةِ إليهما",[5] ولكنّه لم يردَّها إلى هذين المعنيين, بل نجده يثبت كلًّا منها في مواضعه, وهذه المعاني هي: الاستعانة, والاستعلاء, والإلصاق, وانتهاء الغاية, والبدل, والتبعيض, والتعدية, والتوكيد, والسببيّة, والظرفية, والقسم, والمجاوزة, والمصاحبة, والمقابلة.

وقد تحتملُ الباءُ غيرَ معنًى, ويكون فيها غيرُ وجهٍ, وذلك بحسب السياق الذي جاءت فيه, والمعنى الدقيق الذي تؤدّيه, فبحسب الفهم جاء التأويل واستُنتج الحكم, فكان النصّ القرآنيّ نبعًا ثريّا من المعاني لا ينضب, وهو يفسح المجال أمام مجموعة من المعاني ينفرد كلٌّ منها بجزئية خاصّة, فتتعدّد الآراء في النصوص وتختلف الأحكام بحسب الأفهام, هذا الاختلاف بدأ مِن معنى الحرف في الآية ليصلَ إلى الحكم المستنتج منها, وفتَحَ سُبُلًا أمام المتأمّل احتملَها ذلك الحرف فتعدّدت أوجه معانيه.

وهذا التعدّد في أوجه الباء ومعانيها نوعان: أوّلهما: التعدّد المطلق: وهو ما أُجيز فيه عدّةُ معانٍ دونَ ترجيحِ أحدها على غيره, وثانيهما: التعدّد المقيّد: إما بترجيحٍ أو تضعيفٍ أو رفضٍ.

وقد اعتمد السمين على نقل معظم الآراء التي قيلت من قبلُ, عارِضًا الخلافَ بينها, ومرجّحًا ما مال منها إلى الصواب, ومضعِّفًا ما حاد منها عن سبيله, ورافِضًا ما جانَبَ قواعدَ النحاةِ وأعرافَ اللغةِ.

وهو لا يكتفي بأن يؤدّيَ دور الناقل فحسب, لذلك نجده يَدلو بدلوه وينثر كنانة علمه, ويتناول آراء أشياخه وسابقيه, فمنهم من حاد عن الفهم الدقيق, ومنهم من خانته عبارة التحقيق, ومنهم من كان رأيه راجحا لا يُحاد عنه, فكان السمين حَكَمًا فيما بينهم مُنْصِفًا, وقاضِيًا أدلّتُه قواعدُ النحاة المأخوذةُ من كلامِ ربّ العالمين, وما اتُّفِق عليه من كلام أهل اللغة السابقين, فهو يضع الآراء على ميزانهم فما وافقها قُبل وقوي, وما خالفها ضعُف ورُمي.

فكانت دراسة ذلك التعدّدِ كتابًا مفتوحًا متنوّعًا, لكثرة الآراء المذكورة, وكثرة العلماء الفحول, وحين ينظر الباحث فيها إلى ما قالُوه لا يجد نفسه إلّا مائلًا إلى هذا أو مرجّحًا ذاك أو رافضًا الأخير, وهذا ما كان من فعل السمين الحلبيّ في كتابه, فكانت آراؤه في تعدّد أوجه الباء الجارّة على النحو الآتي:

1- تعدّد الأوجه بالإطلاق:

أشار السمين إلى أنّ الباء في بعض المواضع تفيد غير معنى, ولم يرجّح أحد المعاني على غيره,[6] ومن ذلك:

1-1- ما أجاز فيه وجهين:

أ- الاستعانة والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة:**194**] فهي الداخلة على الآلة, ويجوز أن يكون المعنى: اعتدوا عليه اعتداءً مثل اعتدائه.[7]

ب- الاستعانة والمصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام:**38**] فالجناحان آلة الطيران, ويجوز: ملتبسا بجناحيه.[8]

ت- الاستعلاء والبدل: كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ﴾[النساء:**42**] والمعنى عليهم أو بدلهم.[9]

ث- الإلصاق والظرفية: كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾[البقرة:**196**] أي: أذى ملتصقٌ به, أو فيه أذى.[10]

ج- الإلصاق والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾[ص:33] أي: مَسْحًا ملتصِقًا بالسوق, أو مسحًا السوقَ, والمصدر عامل والسوق مفعوله.[11]

ح- التعدية والمصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[البقرة:**71**] أي أصبْتَ الحقّ, أوْ جئْتَ ملتبسًا به.[12]

خ- التعدية وانتهاء الغاية: كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾[يوسف:**100**] فالفعل (أحسن) يتعدّى بالباء, ويجوز أن تكون الباء بمعنى (إلى).[13]

د- التعدية والمجاوزة: كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[الأنعام:1] (كفر) متعدٍّ بالباء, وقيل: المعنى: عن ربهم يميلون.[14]

ذ- السببيّة والاستعانة: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ﴿٥١﴾﴾[القلم:**51**], فأداة الإزلاق الأبصار, ويجوز أن تكون سببًا للإزلاق, أي: بسبب أبصارهم.[15]

ر- السببيّة والتعدية: كما في قوله تعالى: ﴿وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾[البقرة:**188**], (تدلوا) متعدّ بالباء, ويجوز أن يكون المعنى: تدلوا بسببها.[16]

ز- السببيّة والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ [النساء:**147**], والباء سببية على استفهام بـ(**ما**), والتقدير على كونها نافية (ما يفعل الله عذابكم) والباء زائدة.[17]

س- السببيّة والعوض: كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾﴾[البقرة:108].[18]

ش- السببيّة والمصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ [البقرة:**188**],[19] وقوله ﷺ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ

﴿١١٩﴾ [البقرة:119],[20] وقوله سبحانه: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ﴾ [البقرة:30].[21]

ص- الظرفية والمجاوزة: كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد:12].[22]

ض- الظرفية والمصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود:**81**].[23]

1-2- ما أجاز فيه ثلاثة أوجه:

أ- الاستعانة والاستعلاء والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة:**137**].[24]

ب- الإلصاق والظرفية والتعدية: كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ [البقرة:279] الباءُ في قراءةِ القصر قال الشيخ أبو حيّان **(ت 754هـ)**[25]: للإلصاقِ، تقول أَذِنَ بكذا أي: عَلِمَ كذا، ولذلك قال ابنُ عباس **(ت 68هـ)** وغيرُه[26]: المعنى: فاستيقنوا بحربٍ من الله, ويَظْهَرُ من كلامِ ابن عطية **(ت 541هـ)**[27] أنَّ هذه الباءَ ظرفيةٌ، وأمَّا الباءُ مع قراءةِ المَدِّ[28] فهي مُعَدِّيةٌ للإعلام.[29]

ت- الإلصاق والظرفية والمصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف:**86**].[30]

ث- السببيّة والاستعانة والتعدية: كما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ﴿١١﴾﴾ [الشمس:11] في هذه الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها للاستعانةِ مجازاً، كقولِه: «كتبتُ بالقلمِ» والثاني: أنها للتعدية، والثالث: أنها للسببية، أي: بسبب طُغْيانِها.[31]

ج- السببيّة والاستعانة والحال: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْىدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الذاريات:**47**].[32]

ح- السببيّة والمصاحبة والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ﴾ [البقرة:**282**].[33]

خ- السببيّة والمصاحبة والمجاوزة: كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان:25].[34]

1-3- ما أجاز فيه أربعة أوجه:

أ- الظرفية والتعدية والحال والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ۝٥﴾ [العاديات:5].[35]

ب- المصاحبة والتعدية والسببيّة والمجاوزة: كما في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ۝١٦٦﴾[البقرة:166].[36]

ت- المصاحبة والزيادة والاستعانة والاستعلاء: كما في قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾[العلق:1].[37]

1-4- ما أجاز فيه ستة أوجه: كما في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾[الإنسان:6] في هذه الباءِ أوجهٌ,[38] أحدُها: أنَّها مزيدةٌ، والثاني: أنها بمعنى «مِنْ» والثالث: أنها حاليةٌ، والرابع: أنها للإلصاق، والخامس: أنها على تَضْمين «يَشْرَبُون» معنى (يَلْتَذُّون بها شاربين), والسادس: على تَضْمينِه معنى «يَرْوَى»، أي يَرْوَى بها عبادُ اللَّهِ.[39]

2- تعدّد الأوجه بالتقييد: وهو أنواع:

2-1- التعدّد بالترجيح: حيث يَذكر للباء غيرَ معنًى ويرجِّح أحدها,[40] ومن ذلك:

2-1-1-ما ذكر فيه وجهين ورجّح أحدهما:

أ- الاستعانة والظرفية: كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾[البقرة:249], حيث يجوزُ أن تكون الباء للاستعانة, وهو الظاهِرُ, ويجوزُ أَنْ تكونَ ظرفيّةً، أي غُرفةً كائنةً في يدِهِ."[41]

ب- التعدية والمجاوزة: كما في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١﴾[المعارج:1] ففي الباء وجهان أحدُهما وهو الأَوْلى: أنْ يكونَ (سأل) قد ضُمِّنَ معنى (دعا) فلذلك تعدَّى بالباء،

كما تقول: (دعوت بكذا), والمعنى: (دعا داعٍ بعذابٍ), والثاني: أَنْ يكونَ على أصلِه, والباءُ بمعنى (عن).[42] ولعلّ الثاني هو الأَوْلى لكثرة وُرُوْدِه.

ت- السببيّة والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:228], فالباء تحتملُ وَجْهَيْن، أحدُهما وهو الظاهرُ: أَنْ تكون للسببيّة أي: بسبب أنفسِهنَّ, والثاني: أن يكونَ (بأنفسِهنَّ) تأكيداً للضميرِ المرفوعِ المتصّلِ وهو النونُ، والباءُ زائدة للتوكيد، لأنه يجوزُ زيادتُها في النفسِ والعينِ مؤكَّداً بهما, وذكر الأَخفش في «المسائل» أنهم قالوا[43]: (قاموا أنفسُهم) من غير تأكيدٍ, وفائدةُ التوكيدِ هنا أن يباشِرْنَ التربُّصَ هُنَّ، لا أنَّ غيرَهُنَّ يباشِرْنَهُنَّ التَربُّصَ، ليكونَ ذلك أَبلغَ في المرادِ.[44]

ث- السببيّة والقسم: كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأعراف:16], ففي هذه الباء وجهان أحدهما: أن تكون قَسَمِيَّةً وهو الظاهر, والثاني: أن تكون سببيَّة.[45]

ج- المصاحبة والاستعانة: كما في قوله تعالى: ﴿ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ ﴾ [القمر:11], في الباء وجهان أظهرهما: أنها للتعدية ويكونُ ذلك على المبالغة في أنه جَعَلَ الماءَ كالآلةِ المُفْتتَحِ بها كما تقول: فَتَحْتُ بالمفتاح, والثاني: أنها للحال، أي: فَتَحْناها ملتبِسةً بهذا الماء.[46]

ح- المصاحبة والإلصاق: كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الأعراف:73], الظاهر أن الباء للتعدية أي لا توقعوا عليها سوءًا ولا تلصقوه بها, ويجوز أن تكون للمصاحبة: لا تمسّوها حال مصاحبتكم للسوء.[47]

خ- المصاحبة والتعدية: كما في قوله تعالى: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:249], فالباء فيها وجهان، أظهرُهما: أنّها للحال, والثاني: أنَّها للتعدية ومجرورُها مفعولٌ به في المعنى، ولهذا قال أبو البقاء(ت 616هـ)[48]: وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَها مفعولاً به.[49]

د- المصاحبة والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾﴾ [طه:78], يجوز أن تكونَ الباءُ للحالِ و هو الأظهر, وأن تكون زائدة في المفعولِ.[50] ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾﴾ [البقرة:212].[51]

ذ- المصاحبة والسببيّة: كما في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:93], الباء فيها وجهان، أظهرُهما: أنَّها للسببيّةِ متعلِّقة بـ(أُشْرِبوا)، أي: أُشْربوا بسببِ كفرِهم السابِق, والثاني: أنها بمعنى (مع).[52] وممّا رجّح فيه المصاحبة على السببيّة قولُه ﷺ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الأنعام:54], حيث رأى أبو البقاء جوازَ كونها للسببيّة,[53] والظاهرُ لدى السمين أنها للحال.[54]

ر- المصاحبة والظرفيّة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران:123] في الباء قولان، أظهرُهما: أنها ظرفيّة أي: في بدر, والثاني: أن تتعلَّق بمحذوف على أنها باءُ المصاحبة، فمحلُّها النصب على الحال أي: مصاحبين لبدر.[55]

2-1-2-ما ذكر فيه ثلاثة أوجه ورجّح أحدها:

أ- السببيّة والتعدية والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة:233], ففي الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها وهو الظاهر: أنها للسببيّةِ, والثاني قاله الزمخشري(**ت 538هـ**):[56] أن تكونَ مُعَدِّيةً, والثالث: أن تكون مزيدة.[57]

ب- الظرفيّة وانتهاء الغاية والسببيّة: كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ﴾ [الأعراف:57], ففيه ثلاثة أوجه, أحدها: أن تكون الباءُ ظرفيّةً والهاء تعود على البلد, بمعنى: أنزلنا في ذلك البلدِ الميّتِ الماءَ, وجعل الشيخُ هذا هو الظاهرَ,[58] والثاني: أنّ الهاء تعود على السحاب والباء بمعنى (مِنْ), أي: فأنزلنا من السحابِ الماءَ, والثالثُ: أنّها سببيّةٌ, أي: فأنزلْنا الماءَ بسبب السحاب.[59]

2-1-3-ما ذكر فيه أربعة أوجه ورجّح أحدها:

أ- الاستعانة والتعدية والسببيّة والمصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة:50], فالظاهرُ أنَّ الباءَ على بابها من كونِها داخلةً على الآلةِ فكأنّه فُرِق بهم كما

يُفْرَقُ بين الشيئين بما توسَّط بينهما, وقال أبو البقاء: ويجوز أن تكون المُعَدِّيةَ,[60] ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للسببيَّة أي: بسببكم، ويجوزُ أن تكونَ للحالِ من البحر, أَيْ: فَرَقْناه ملتبِساً بكم، ونظَّره الزمخشريّ[61] بقولِ الشاعر:

. . . . . تَدُوس بنا الجماجِمَ والتَّريبا[62]

أي: تدوسُها ونحن راكبوها.[63]

ب- القسم والحال والتعدية والسببيّة: كما في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الطور:29] الباء في (بِنِعْمَةِ رَبِّكَ) فيها أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنها للقسم, والثاني: أنَّها للحالِ، والثالث: أنَّها للتعدية متعلقةٌ بما دَلَّ عليه الكلامُ، والتقدير: ما أنت في حالِ إذكارِك بنعمةِ ربك بكاهنٍ ولا مجنون، ويظهر وجهٌ رابعٌ: وهو أَنْ تكونَ الباء سببيّةً، وتتعلَّقُ حينئذٍ بمضمون الجملةِ المنفيّةِ، وهذا هو مقصودُ الآيةِ الكريمةِ.[64]

2-2-التعدّد بالتضعيف: حيث يذكر للباء غير معنى ويضعّف أحدها,[65] ومن ذلك:

2-2-1-ما ذكر فيه وجهين وضعّف أحدهما:

أ- الاستعانة والإلصاق: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة:42] يَنقل عن الزمخشريّ[66] أنّ الباءَ فيها وجهان: الإلصاق والاستعانة, ويرى كليهما حَسَنًا,[67] ولكنّه ينقل عن أبي حيّان أنّ في جَعْلِهِ إيّاها للاستعانةِ بُعْدًا وصَرْفًا عن الظاهرِ مِنْ غيرِ ضرورةٍ.[68] والمعنى يساعد الشيخ في استبعاد الاستعانة, فالمقصود خلطُ ما كان حقّا ظاهرًا بما كان باطلًا زاهقا, ويضعف أن يكون الخلط للحق من طريق الاستعانة بالباطل, حيث لا نجد إذ ذاك في الآيةِ المفعولَ, أي ما يُخلط به الحقّ.

ب- الظرفيّة والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [الفجر:14] الباء للظرفيّة أي في مكان المرصد، قاله الزمخشريّ,[69] وجوَّزَ ابنُ عطيّة[70] أن يكون المعنى: لَبالراصد، ورَدَّ عليه الشيخ:[71] بأنَّه لو كان كذلك لم تَدْخُلْ عليه الباءُ إذ ليس هو في موضعِ دخولِها لا زائدةً ولا غيرَ زائدةٍ, وقد وَرَدَتْ زيادتُها في خبرِ (إنَّ) كهذه الآيةِ، وقولِ امرئ القيس:

. . . . . فإنَّك ممَّا أَحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ[72]

إلاَّ أنَّ هذا ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه الكلامُ فَضْلاً عن أفصحِه.[73]

ت- المصاحبة والتعدية: كما في قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [الأعراف:80], والباء فيها وجهان، أظهرهُما: أنها حاليّةٌ أي: ما سَبَقكمْ أحدٌ مصاحِبًا لها أي: ملتبِسًا بها, والثاني: أنها للتعديةِ, قاله الزمخشريّ,[74] وردّ عليه الشيخ[75] بأنّ التعدية هنا قلقةٌ جداً.[76] ووجه القلق ههنا اختلاف المعنى بين ذهب به وسبق به, فالأوّل معناه أذهبه, والثاني لا يقبله.

2-2-2-ما ذكر فيه ثلاثة أوجه وضعّف أحدها:

أ- الإلصاق والزيادة والتبعيض: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:6], في هذه الباء ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها للإلصاق أي: ألْصِقوا المسحَ برؤوسكم, والثاني: أنها زائدةٌ، والثالث: أنها للتبعيضِ وهذا قولٌ ضعيف,[77] ووجه ضعفه قلّة من أثبت معنى التبعيض للباء من العلماء.[78]

ب- الإلصاق والظرفية والاستعلاء: كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران:75], في هذه الباءِ أوجهٌ، أحدُها: أنها على أصلها من الإلصاق وفيه قلقٌ، والثاني: أنها بمعنى (في)، ولا بُدَّ من حذف مضاف أي: في حفظِ دينارٍ وفي حفظ قنطار, والثالث: أنّها بمعنى (على),[79] ووجه القلق ههنا جعل القنطار ملتصقا بالائتمان.

ت- التعدية والسببيّة والمصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ [البقرة:206], في هذه الباءِ ثلاثةُ أوجهٍ,[80] أحدُها: أنْ تكونَ للتعديةِ وهو قولُ الزمخشري[81] وردّ الشيخ[82] بأنّ باء التعدية بابُها الفعلُ اللازم ونَدَرَتِ التعديةُ بالباءِ في المتعدّي, والثاني: أن تكونَ للسببيةِ بمعنى أنَّ إثمه كان سبباً لأخْذِ العِزَّةِ له, والثالث: أن تكونَ للمصاحبةِ.[83]

ث- الزيادة والظرفية والسببيّة: كما في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم:6], ففيه أربعة أوجه، أحدُها: أنَّ الباءَ مزيدةٌ في المبتدأ، إلاَّ أنَّه ضعيفٌ مِنْ حيث إنَّ الباءَ لا تُزاد في المبتدأ إلاَّ في (حَسْبُك) فقط, والثاني: أنَّ الباءَ بمعنى (في)، فهي ظرفيةٌ، كقولك: (زيدٌ بالبصرة), والثالث: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ، أي: بأيّكم فَتْنُ المَفْتونِ فَحُذِفَ المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، وإليه ذهب الأخفش(ت215هـ)،[84] وتكونُ الباءُ سببيَّةً، والرابع[85] أنَّ (المفتون) مصدرٌ جاء على مَفْعول كالمَعْقول والميسور والتقدير: بأيّكم الفُتون.[86]

2-2-3-ما ذكر فيه أربعة أوجه وضعّف بعضها: كما في قوله تعالى: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ﴾ [آل عمران:153], يجوزُ في الباءِ أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ للسببية، والثاني: أن تكونَ للمصاحبة, وأجازَ أبو البقاء[87] أن تكونَ بمعنى (بعد) أو بمعنى (بَدَل)، وكلاهما بعيدٌ، وكأنه يريد تفسيرَ المعنى، وكذا قال الزمخشري:[88] (غَمَّاً بعد غمٍّ).[89] ووجه البعد فيهما أنّ المعنى: اجتماع الغمّين مع بعض ومصاحبتهما, وعليه بعُد كون أحدهما بدلا للآخر أو بعده وإنما هو معه.

2-3-التعدّد بالرفض: ورد في مواضع[90] منها:

2-3-1-ما ذكر فيه وجهين ورفض أحدهما:

أ- التعدية والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:61], والباءُ واللام في (يؤمن بالله) (ويؤمن للمؤمنين) مُعَدِّيتان, وقال ابن قتيبة(ت276هـ):[91] هما زائدتان، والمعنى: يصدِّق الله ويصدِّق المؤمنين, وهذا قولٌ مردودٌ، ويدلُّ على عدم الزيادة تغايرُ الحرف الزائد، فلو لم يُقْصَدْ معنىً مستقلٌ لَمَا غاير بين الحرفين.[92]

ب- السببيّة والبدل: كما في﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الفرقان:75], فالباءُ للسببية, وقيل: للبدلِ, ولا حاجةَ إلى ذلك,[93] لأنّه لا يدخل الجنةَ أحدٌ مقابل عمله وإنّما برحمة الله.

ت- السببيّة والمصاحبة (الحال): كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣﴾ [الحجر:13], الهاء في (بِهِ) يجوز عَوْدُها على ما تقدَّم من الثلاثة[94]، ويكون تأويلُ عَوْدِها على الاستهزاءِ والشِّرْكِ، أي: لا يؤمنون بسببِه, وقال أبو البقاء:[95] ويجوز أن يكونَ حالاً،

أي: لا يؤمنون مُسْتهزئين, فكأنه جعل (به) متعلّقاً بالحالِ المحذوفةِ قائماً مَقامَها، وهو مردودٌ؛ لأن الجارَّ إذا وقع حالاً أو نعتاً أو صلةً أو خبراً تعلَّق بكونٍ مطلقٍ لا خاصّ، وكذا الظرفُ.(96)

ث- المصاحبة والاستعلاء: كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم:97], يجوز أن تتعلق الباء بمحذوفٍ على أنها حالٌ, واللِّسان هنا: اللغةُ، أي: نزَّلناه كائِناً بلسانِكَ, وقيل: هي بمعنى (على)، وهذا لا حاجةَ إليه بل لا يظهرُ له معنى.(97)

ج- المصاحبة وبمعنى اللام: كما في قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [يونس:5], الباء للحال إمَّا من الفاعل وإما من المفعول, وقيل: الباء بمعنى اللام أي: للحق، ولا حاجة إليه.(98)

2-3-2-ما ذكر فيه ثلاثة أوجه ورفض أحدها:

أ- التعدية والظرفية والسببيّة: كما في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ [الإسراء:11], في الباءين ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنهما متعلِّقتان بالدعاءِ للتعدية, والثاني: أنهما بمعنى (في), بمعنى أنَّ الإنسانَ إذا أصابه ضرٌّ دعا وألَحَّ في الدعاءِ واستعجل الفرجَ، مثلَ الدعاءِ الذي كان يحبُّ أَنْ يدعوَه في حالة الخير، وعلى هذا فالمَدْعُوُّ به ليس الشرَّ ولا الخيرَ, وهو بعيدٌ, والثالث: أن تكونَا للسببِ، ذكره أبو البقاء،(99) والمعنى لا يُساعده.(100)

ب- الحال والتعدية والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٩٦﴾﴾ [الواقعة:96], يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للحال أي: فسَبِّحْ مُلْتَبِساً باسمِ ربك على سبيلِ التبرُّكِ، وأَنْ تكونَ للتعديةِ، على أنَّ (سَبَّح) يتعدَّى بنفسه تارةً كقولِه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى:1], وبحرفِ الجرِّ تارةً كهذه الآيةِ، وادّعاءُ زيادتها خلافُ الأصلِ.(101)

ت- الحال والسببيّة والزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة:116], والباء فيها ثلاثةُ أوجه، احدُها أنها حالٌ من الضمير في (لي), والثاني: أنها بمعنى: ما ليسَ يَثْبُتُ لي بسببِ حقّ، فالباءُ متعلقةٌ بالفعلِ المحذوف لا بنفسِ الجارِّ، لأنَّ المعاني لا تعمل في المفعول به, وهذا ليس بجيّدٍ لأنه قَدَّر متعلَّق الخبرِ كوناً مقيَّداً ثم حَذَفه وأبقى معموله, والثالث أنها زائدة في خبرِ (ليس).(102)

ث- الزيادة والسببيّة والتعدية: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:195], في هذه الباء ثلاثة أوجه أحدُها: أنها زائدةٌ في المفعول به لأنّ (ألقى) يتعدَّى بنفسه، كقوله[103]:

حتى إذا أَلْقَتْ يداً في كافِرٍ ... وأَجَنَّ عَوْراتِ الثغورِ ظلامُها

فزيدت الباءُ في المفعولِ, وهذا قولُ أبي عبيدة(ت 210هـ)[104]، وإليه ميلُ الزمخشري[105]، إلا أنّه مردودٌ بأنَّ زيادةَ الباءِ في المفعولِ لا تَنْقاسُ، وإنما جاءتْ في الضرورة كقوله:

. . . . . سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ[106]

والثاني: أنها متعلقةٌ بالفعلِ غيرُ زائدةٍ، والمفعولُ محذوفٌ، تقديرُه: ولا تُلْقوا أنفسكم بأيديكم، ويكون معناها السبب كقولِك: لا تُفْسِدْ حالَك برأيك, والثالث: أن يضمَّن (ألقى) معنى ما يتعدَّى بالباء، فيُعدَّى تعديته، فيكونُ المفعول به في الحقيقة هو المجرورَ بالباء تقديره: ولا تُفْضوا بأيديكم إلى التهلكة، كقولك: أَفْضَيْتُ بجَنْبي إلى الأرضِ أي: طَرَحْتُه على الأرض، ويكونُ قد عَبَّرَ بالأيدي عن الأنفس، لأنَّ بها البطشَ والحركةَ.[107]

الخاتمة:

حاول هذا البحث الوقوف على الأثر الذي تؤدّيه الباء في الكلام, والمعاني التي تفيدها, واختلافهم في تلك المعاني, في كتاب الدرّ المصون, وكذلك الجهد الذي بذله السمين الحلبي في عرض رأيه وآراء سابقيه فيها, وبيان تلك المعاني, وتمييز قويّها من ضعيفها, ووصل إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

أ- كان السمين في كتابه ناقلًا واعيًا, وجامعًا محلِّلًا, فكثيرًا ما عارض شيخَه أبا حيّان, وانتصر لرأيٍ على آخرَ, وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على علمه ونباهته.

ب- فهم المعنى هو الحجر الأساس في تأويل الأدوات والحروف, فكثيرا ما نجد عبارة (وهو تأويل معنى لا تأويل إعراب).

ت- للباء أثر واضح في الوقوف على المعاني بدقة, واستنباط الأحكام من النصوص, فإن كانت للتبعيض اختلف حكمها عن تلك التي للتوكيد.

ث- دخول الحكم الشرعي في تحديد معنى الباء, إذ إن الحكم الشرعيّ مبنيٌّ على المعنى اللغويّ.

ج- كثرة النُقول في الدر المصون لم تقلّل من الجهد المبذول من قبل السمين الحلبي.

ح- الفيصل في ترجيح المعاني وتضعيف بعضها أو رفضه أمران: الأوّل: وضوح المعنى وقبوله, والثاني: موافقة قواعد اللغة. فإن كان المعنى واضحا ولا قاعدة يستند إليها رُفض, وكذلك إن كانت القاعدة صحيحة ولكنّ المعنى مبهمٌ ابتُعد عنه.

خ- مذهب السمين يقوم على قلّة التقديرات والابتعاد عن الغلوّ في التأويل, إذ رفض أكثر من مرّة ذكر معانٍ لا حاجة لها, ومن يتصفّح الدرّ المصون يجد أنه كان يكرر عبارة: (ولا حاجة إليه).

الهوامش الختامية:

[1] – يُنظر: **سيبويه** عمرو بن عثمان بن قنبر, **1988م – الكتاب**. تح: عبد السلام محمد هارون, الطبعة الثالثة, مكتبة الخانجي بالقاهرة, مصر, **5** أجزاء. **217/4**. و**ابن السراج** محمد بن سهل بن السراج البغدادي, **1996م – الأصول في النحو**. تح: د. عبد الحسين الفتلي, الطبعة الثالثة, مؤسسة الرسالة بيروت, لبنان, **3** أجزاء. **412/1-413**. و**الزجاجي** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق, **1986م – حروف المعاني**. تح: **د.** علي توفيق الحمد, الطبعة الثانية, مؤسسة الرسالة بيروت, لبنان, **132** صفحة. **ص 47-48, 86-87**. و**الرماني** أبو الحسن علي بن عيسى, **1981م – معاني الحروف**. تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي, الطبعة الثانية, دار الشروق جدة, المملكة العربية السعودية, **199** صفحة. **ص 36-41**. و **الهروي** علي بن محمد, **1993م – الأزهية في علم الحروف**. تح: عبد المعين الملّوحي, الطبعة الثانية, مجمع اللغة العربية بدمشق, سوريا, **382** صفحة. **ص283-287**. و**ابن مالك** أبو عبد الله جمال الدين محمد, **1967م – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تح: محمد كامل بركات, **د.** طبعة, دار الكتاب العربي بالقاهرة, الجمهورية العربية المتحدة, **421** صفحة. **ص 145**.

و**ابن مالك** أبو عبد الله جمال الدين محمد, **1990م – شرح التسهيل**. تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون, الطبعة الأولى, هجر بالجيزة, مصر, **4** أجزاء. 3/**149–154**. و**المالقي** أحمد بن عبد النور, **1394هـ – رصف المباني في شرح حروف المعاني**. تح: أحمد محمد الخراط, **د.** طبعة, مجمع اللغة العربية بدمشق, سوريا, **508** صفحات. **ص 142–152**. و **المرادي** الحسن بن قاسم, **1992م – الجنى الداني في حروف المعاني**. تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل, الطبعة الأولى, دار الكتب العلمية بيروت, لبنان, **682** صفحة. **ص 36–56**. و**الأنصاري** ابن هشام, **2000م – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب, الطبعة الأولى, التراث العربي, الكويت, **5** أجزاء. **2/117–181**.

[2]– **الأنصاري** ابن هشام, **مغني اللبيب 2/117**.

[3]– السَّمِين الحلبي **(ت 756 هـ – 1355 م)**: أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين: مفسّر، عالم بالعربية والقراءات, شافعيّ, من أهل حلب, استقر واشتهر في القاهرة, من تلاميذ ابي حيان التوحيدي الأندلسي, من كتبه ((تفسير القرآن) و (القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز) و (الدر المصون) في إعراب القرآن، و (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ) في غريب القرآن، و(شرح الشاطبية) في القراءات. يُنظر: **الزركلي** خير الدين, **2002م – الأعلام**. الطبعة الخامسة عشرة, دار العلم للملايين بيروت, لبنان, **8** أجزاء. **1/274**.

[4]– كتاب في إعراب القرآن الكريم, وهو مع اشتماله على غيره، أجلُّ ما صُنِّف في إعراب القرآن، لأنه جمع العلوم الخمسة: الإعراب، والتصريف، واللغة، والمعاني، والبيان, لَخّص إعرابه من: (البحر المحيط) في حياة شيخه أبي حيان، وناقشه فيه كثيرا, وفرغ عنه في أواسط رجب، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة للهجرة. يُنظر: **حاجي خليفة** مصطفى بن عبد الله, د. تاريخ – **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. دار إحياء التراث العربي بيروت, لبنان, **د. ط, جزآن. 1/122**.

[5] – **السمين الحلبي** أحمد بن يوسف, د. تاريخ – **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تح: د. أحمد محمد خراط, دار القلم دمشق, **د. ط, 11** جزءًا. **1/15**.

[6] – يُنظر: السمين الحلبي, الدر المصون في علوم الكتاب المكنون **1/256–257, 330, 434, 501–502** و**2/5, 65, 92, 140–141, 202, 217, 300, 302, 310,**

,317 ,480–481 ,490 ,543 ,642 ,651 و15/3 ,40 ,140–141 ,191 ,334 ,372 ,490 ,518 ,630 ,677 ,686 و12/4 ,18 ,22–23 ,133 ,152 ,163–164 ,230 ,271–272 ,526 ,611–612 و281/5 ,324 ,337 ,352 ,376 ,400 ,441–442 ,454 ,456 ,509 ,563 و126/6 ,172 ,177 ,184– ,185 ,222 ,244–245 ,264–265 ,327 ,342 ,365 ,426 ,514 ,556 ,558 و45/7 ,46–47 ,85 ,108 ,145 ,188 ,302–303 ,335 ,349 ,364– ,365 ,383 ,384 ,390 ,399 ,424 ,501 ,585 ,592 ,612 و36/8 ,259– ,260 ,328–329 ,476 ,493–494 ,502 ,519 ,649 ,654 ,658 و10/9– ,11 ,21 ,33 ,113 ,201 ,377 ,406 ,641 ,652 ,719 و25/10 ,32–33 ,54 ,58 ,68 ,143 ,241 ,420 ,424 ,443 ,528 ,600–601 ,726 و11/22–23 ,55–56 ,74 ,85–87 ,87.

[7] – المصدر نفسه **310/2.**

[8] – المصدر نفسه **611/4–612.**

[9] – المصدر نفسه **686/3.**

[10] – المصدر نفسه **317/2.**

[11] – المصدر نفسه **377/9.**

[12] – المصدر نفسه **1/ 434.**

[13] – المصدر نفسه **237/2.**

[14] – المصدر نفسه **526/4.**

[15] – المصدر نفسه **420/10.**

[16] – المصدر نفسه **302/2.**

[17] – المصدر نفسه **133/4.**

[18] – المصدر نفسه **65/2.**

[19] – المصدر نفسه **300/2.**

[20] – المصدر نفسه **92/2.**

[21] – المصدر نفسه **1/ 256–257.**

[22] – المصدر نفسه **241/10.**

[23] – المصدر نفسه **365/6**.

[24] – المصدر نفسه **140/2, 141**.

[25] – يُنظر: **أبو حيان الأندلسي** محمد بن يوسف, **2010م – البحر المحيط في التفسير**. دار الفكر بيروت, لبنان, **د. ط, 11** جزءًا. **714/2**.

[26] – يُنظر: **الطبري** أبو جعفر محمد بن جرير, **2001م – جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي, هجر القاهرة, **ط 1, 26** جزءًا. **53/5**.

[27] – يُنظر: **ابن عطية** أبو محمد عبد الحق, **1423هـ – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. دار ابن حزم, **د. ط, 2019** صفحة. **ص 256**.

[28]– يُنظر: **ابن خالويه** الحسين بن أحمد, **1979م – الحجة في القراءات السبع**. تح: د. عبد العال سالم مكرم, دار الشروق بيروت, **ط 3, 416** صفحة. **ص 103**.

[29] – السمين الحلبي, الدر المصون **642/2**.

[30] – المصدر نفسه **376/5**.

[31] – المصدر نفسه **22/11–23**.

[32] – المصدر نفسه **58/10**.

[33] – المصدر نفسه **651/2**.

[34] – المصدر نفسه **476/8**.

[35] – المصدر نفسه **87/11**.

[36] – المصدر نفسه **217/2–218**.

[37] – المصدر نفسه **55/11–56**.

[38] – يشير إلى هذه الأوجه في حديثه عن قوله تعالى " عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ **(28)**" حيث يكتفي هناك بذكر اثنين منها (الزيادة و(معنى مِنْ)) يُنظر: المصدر نفسه **726/10**.

[39] – المصدر نفسه **600/10–601**.

[40] – المصدر نفسه **349/1** و**6/2, 437–438, 468–469, 528, 532–533** و**372/2–374, 383/3, 631** و**654/4** و**264/5–265, 351, 363, 435** و**222/7–224** و**54/8, 83–84, 296** و**320/9** و**70/10, 75, 132, 445**.

[41] – المصدر نفسه **528/2**.

[42] – المصدر نفسه **445/10**.

[43] – وَرَدَ قول الأخفش هذا في كتابه المسائل وهو مفقود , ذكر ذلك المرادي في توضيح المقاصد, يُنظر: **المرادي** ابن أم قاسم, **2001 م – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.** تح: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي القاهرة, **ط1, 1703** صفحات. **978/2.**

[44] – السمين الحلبي, الدر المصون **437/2, 438.**

[45] – المصدر نفسه **264/5-265.**

[46] – المصدر نفسه **132/10.**

[47] – المصدر نفسه **363/5.**

[48] – يُنظر: **العكبري** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله, د. تاريخ – **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن.** دار الكتب العلمية بيروت, لبنان, د. ط, جزآن. **105/1.**

[49] – السمين الحلبي, الدر المصون **532/2, 533.**

[50] – المصدر نفسه **83/8-84.**

[51] – المصدر نفسه **372/2-374.**

[52] – المصدر نفسه **6/2.**

[53] – يُنظر: العكبري, الإملاء **244/1.**

[54] – السمين الحلبي, الدر المصون 4/**654.**

[55] – المصدر نفسه 3/**383.**

[56] – يُنظر: **الزمخشري** أبو القاسم جار الله محمود بن عمر, **2009 م – تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** دار المعرفة بيروت, لبنان, **ط 3, 1236** صفحة. **ص 136.**

[57] – السمين الحلبي, الدر المصون **468/2, 469.**

[58] – يُنظر: أبو حيان, البحر المحيط **78/5-79.**

[59] – السمين الحلبي, الدر المصون **351/5.**

[60] – يُنظر: العكبري, الإملاء **36/1.**

[61] – يُنظر: الزمخشري, الكشاف **ص 76.**

[62] – البيت للمتنبي, وصدره : فمرّت غيرَ نافرةٍ عليهم, يُنظر : **المتنبي** أبو الطيب أحمد بن الحسين, **1983م – ديوان أبي الطيب المتنبي**. دار بيروت, بيروت, **د. ط**, **583** صفحة. **ص 193**.

[63] – السمين الحلبي, الدر المصون **1/ 349**.

[64] – المصدر نفسه **75/10**.

[65] – المصدر نفسه **320/1–321 و354/2–355 و266/3, 442 و209/4 و87/5, 371 و370/7 و401/10, 786**.

[66] – يُنظر: الزمخشري, الكشاف **ص 74**.

[67] – السمين الحلبي, الدر المصون **1/ 320, 321**.

[68] – يُنظر: أبو حيان, البحر المحيط **290/1**.

[69] – يُنظر: الزمخشري, الكشاف **ص 1200**.

[70] – يُنظر: ابن عطية, المحرر الوجيز **ص1976**.

[71]– يُنظر: أبو حيان, البحر المحيط **473/10**.

[72] – يُنظر: **امرؤ القيس** بن حجر الكندي, **2004م – ديوان امرئ القيس**. دار الكتب العلمية بيروت, لبنان, **ط5**, **176** صفحة. **ص 30**. وصدره: فإن تنأ عنها حِقبةً لا تُلاقها.

[73] – السمين الحلبي, الدر المصون **786/10**.

[74] – يُنظر: الزمخشري, الكشاف **ص 371**.

[75] – يُنظر: أبو حيان, البحر المحيط **100/5**. ويبين سبب قلقها بقوله: لِأَنَّ الْبَاءَ الْمُعَدِّيَةُ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إلَى وَاحِدٍ هِيَ بِجَعْلِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ يَفْعَلُ ذَلِكَ الْفِعْلَ بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ فَهِيَ كَالْهَمْزَةِ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّكَ إذَا قُلْتَ صَكَكْتُ الْحَجَرَ بِالْحَجَرِ فَمَعْنَاهُ أَصْكَكْتُ الْحَجَرَ الْحَجَرَ أَيْ جَعَلْتَ الْحَجَرَ يَصُكُّ الْحَجَرَ وَكَذَلِكَ دَفَعْتُ زَيْدًا بِعَمْرٍو عَنْ خَالِدٍ مَعْنَاهُ أَدْفَعْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَنْ خَالِدٍ أَيْ جَعَلْتَ زَيْدًا يَدْفَعُ عَمْرًا عَنْ خَالِدٍ فَلِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ تَأْثِيرٌ فِي الثَّانِي وَلَا يَتَأَتَّى هَذَا الْمَعْنَى هُنَا إذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ أَسْبَقْتُ زَيْدًا الْكُرَةَ أَيْ جَعَلْتُ زَيْدًا يَسْبِقُ الْكُرَةَ إلَّا بِمَجَازٍ مُتَكَلَّفٍ وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ ضَرْبَكَ لِلْكُرَةِ أَوَّلَ جَعْلِ ضَرْبَةٍ قَدْ سَبَقَهَا أَيْ تَقَدَّمَهَا فِي الزَّمَانِ فَلَمْ يَجْتَمِعَا.

[76] – السمين الحلبي, الدر المصون **371/5**.

[77] – المصدر نفسه **209/4**.

[78]– يُنظر: الأنصاري ابن هشام, مغني اللبيب **140/2–144**.

[79] – المصدر نفسه **266/3**.

[80] – ذكر أبو حيّان هذه الأوجه كلّها وقدم المصاحبة على السببية, يُنظر: أبو حيان, البحر المحيط **332/2**.

[81] – يُنظر: الزمخشري, الكشاف **ص 124**.

[82] – يُنظر: أبو حيان, البحر المحيط **332/2**.

[83] – السمين الحلبي, الدر المصون **354/2, 355**.

[84] – ذكر الأخفش أن المعنى: (أيّكم المفتون), فهو يرى أنها زائدة ولم يذكر حذفا للمضاف, يُنظر: **الأخفش** أبو الحسن سعيد بن مسعدة, **1990م** – **معاني القرآن**. تح: د. هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي القاهرة, **ط1**, **845** صفحة. **ص 547**.

[85] – ومعناها هنا الظرفية, فالتقدير" في أيكم الفتون" فهو مع الوجه الثاني ليبقى ثلاثة أوجه من حيث معنى الباء.

[86] – السمين الحلبي, الدر المصون **401/10**.

[87] – يُنظر: العكبري, الإملاء **154/1**.

[88] – يُنظر: الزمخشري, الكشاف **ص 200**.

[89] – السمين الحلبي, الدر المصون **442/3**.

[90] – المصدر نفسه **310/2–311** و**95/3** و**512/4–513** و**74/6, 154** و**147/7, 321, 653** و**506/8** و**233/10, 298**.

[91] – يُنظر: **ابن قتيبة الدينوري** أبو محمد عبد الله بن مسلم, **2007م** – **تأويل مشكل القرآن**. دار الكتب العلمية بيروت, لبنان, **ط2**, **366** صفحة. ص **117**.

[92] – السمين الحلبي, الدر المصون **74/6**.

[93] – المصدر نفسه **506/8**.

[94] – الذكر والاستهزاء والشرك, من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿١١﴾ ﴾[الحجر:**9-11**].

[95] – يُنظر: العكبري, الإملاء **72/2**.

[96] – السمين الحلبي, الدر المصون **147/7**.

[97] – المصدر نفسه **653/7**.

[98] – المصدر نفسه **154/6**.

[99] – يُنظر: العكبري, الإملاء **89/2**.

[100] – السمين الحلبي, الدر المصون **321/7**.

[101] – المصدر نفسه **233/10**.

[102] – المصدر نفسه **513-512/4**.

[103] – البيت للبيد بن ربيعة العامري وهو في ديوانه, يُنظر: **لبيد** بن ربيعة العامري, **1993م** – **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**. دار الكتاب العربي بيروت, ط1, **326** صفحة. **ص 231**.

[104] – ليس في مجازه, يُنظر: **أبو عبيدة** معمر بن المثنى التيمي, د. تاريخ – **مجاز القرآن**. مكتبة الخانجي القاهرة, **د. ط**, جزآن. **68/1**. وقد ذكره أبو حيّان في البحر المحيط, يُنظر: يُنظر: أبو حيان, البحر المحيط **252/2**.

[105] – يُنظر: الزمخشري, الكشاف **ص 117**.

[106] – البيت للراعي النميري وصدره: هنّ الحرائرُ لا ربّاتِ أحمرةٍ, يُنظر: **النميري** الراعي, **1995م** – **ديوان الراعي النميري**. دار الجيل بيروت, **ط1**, **304** صفحات. **ص 134**.

[107] – السمين الحلبي, الدر المصون **310/2, 311**.